



تركيا والعراق وفرص التعاون الضائعة

واثق السعدون

إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت تراوح بين مسارين فقط، إما مسار التعاون "التقليدي"، أو مسار الخلافات "المحدودة" التي تؤدي إلى جمود العلاقات. لم ترقى العلاقات بين البلدين إلى مسارات متقدمة أو خطوات إستراتيجية في التعاون، ولحسن الحظ لم تنحدر علاقتهما إلى مرحلة المواجهة المباشرة أو المسارات الصراعية.

مقدمة:

منذ تأسيس العراق وتركيا كدول حديثة، العراق في 1921، وتركيا في 1923، وبرغم وجود روابط مشتركة عديدة بين البلدين، أهمها رابطة الجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، والروابط الدينية والإجتماعية، وبرغم محدودية المشاكل والقضايا العالقة بينهما،

سيجد القراء الكرام بأن خطاب هذه المقالة إيجابي ويدعو للتقارب والتعاون بين البلدين الجارين، العراق وتركيا، وربما بعض القراء سيرون المقالة مفرطة في الإيجابية، وسيتسرع البعض بالحكم على هذه المقالة بأنها تميل إلى جانب تركيا، كونها كتبت من باحث عراقي مقيم في تركيا ويعمل في مركز دراسات تركي، وهذا إختلاف طبيعي مقبول في الرأي، ونحن نرى بأنه لا ضير في الدعوة إلى التقارب والتعاون ونبذ الخصومات والخلافات من أجل تبادل المصالح بين البلدان والشعوب، بدلاً من التأجيج والتحريض الذي لن يقود إلى تعميق الخلافات والخصومات التي لن يريح منها أي طرف، فضلاً عن إعتقادنا بأن ما ستجدونه في هذه المقالة من أفكار تمثل مصالح عراقية-تركية مشتركة، وليست مصالح تركية فقط. في عالمنا الحالي، المليء بالتوترات والأزمات، تعد محاولات البحث عن السلام والوئام والتعاون وخلق الأجواء المناسبة لتبادل المصالح بين الدول تحدياً كبيراً ومهمّةً صعبة، مقارنة بسهولة الإنقياد إلى الخلافات وتبادل الاتهامات.

العلاقات العراقية-التركية: الحاجة إلى كسر القيود القديمة والانطلاقة الجديدة

لطالما وضعت العوامل والظروف الدولية والإقليمية وبعض الأطراف المحلية في العراق وتركيا، قيوداً

طوال عقود مضت تقاسم البلدان مسؤولية ضياع فرص تاريخية لتأسيس أطر إستراتيجية للتعاون والتنسيق السياسي، والأمني، والإقتصادي، لو كان تم استثمارها.. لأنتجت فوائد عظيمة لمصالح الشعبين العراقي والتركي، ولكانت جنبت البلدين الكثير من المشاكل والأزمات. تركيا مهمة للعراق، والعراق مهم لتركيا، يكفي أن نتذكر بأن تركيا هي المنبع الرئيس لشريان حياة العراقيين، الماء، وأن العراق هو بوابة تركيا الرئيسة نحو الخليج العربي.

ماهي السبل لكسر هذا الجمود وهذه الرتابة في طبيعة العلاقات العراقية-التركية المعاصرة؟ ماهي السبل لإيقاف دوران القضايا العالقة بين البلدين منذ عقود في حلقة مفرغة من التكرار الممل لإثارة نفس المشاكل، وتبادل نفس الاتهامات، وطرح نفس الحلول القاصرة غير الناجعة؟ ماهي السبل لتجنب استمرار البلدين بالمسلسل التاريخي لضياع فرص التعاون المثمر بينهما؟ هل هنالك رؤيات جديدة لتطوير وتحسين العلاقات بين البلدين؟ ستحاول المقالة التي بين يديكم قدر المستطاع الإجابة على هذه التساؤلات، من خلال مناقشة العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين، وأبعادها المختلفة، وتفاعلاتها الحالية، وآفاقها المستقبلية، مع طرح رؤيات لحل المشاكل العالقة وتحسين العلاقات بينهما.

طوال عقود مضت تقاسم البلدان مسؤولية ضياع فرص تاريخية لتأسيس أطر إستراتيجية للتعاون والتنسيق السياسي، والأمني، والإقتصادي، لو كان تم استثمارها.. لأنتجت فوائد عظيمة لمصالح الشعبين العراقي والتركي



اجتماع بين رئيس اتحاد الغرف التجارية في تركيا ورئيس اتحاد الغرف التجارية في العراق، خلال توقيع مذكرة تعاون بين الطرفين.

سياسياً وإعلامياً، تعد من المستلزمات المهمة للانطلاقة الجديدة في العلاقات العراقية-التركية. ومن جهة أخرى، على حكومات البلدين، باستمرار، تبادل توضيح الحدود الفاصلة بين المواقف الرسمية الحكومية، وبين المواقف التي تصدر من بعض الأطراف لغرض الإستهلاك الإعلامي والعروض السياسية.

في السنوات الأخيرة حصل تطور في أساليب وأدوات العلاقات الدبلوماسية بين البلدان، فلم يعد النشاط الدبلوماسي يقتصر على القنوات التقليدية، المتمثلة بوزارات الخارجية والسفارات والقنصليات، فقد أصبح هنالك قنوات رديفة للعمل على إدامة التواصل وتهيئة بيئة مناسبة للتفاهم وحل المشاكل بين البلدين، وإن مخرجات عمل هذه القنوات الرديفة ساهمت في صياغة العديد من القرارات والمواقف بين الدول، ومن أهم هذه القنوات الرديفة هي الأنشطة الأكاديمية-البحثية المشتركة بين البلدين، المؤتمرات والندوات والبرامج وورش العمل المشتركة، أو ما أصبح يعرف ب(الدبلوماسية الأكاديمية)، إذ إن الأنشطة الأكاديمية-البحثية المشتركة تحقق عدة أهداف لصالح تحسين

ومحددات على مساعي تطوير وتحسين العلاقات بين العراق وتركيا، والمفارقة أن تلك العوامل كانت تنطوي في مجملها على تأثيرات وعناصر خارجية غير مرتبطة بالمصالح المشتركة للبلدين، ولكنها كانت قادرة على إضعاف زخم العلاقات بين البلدين، وإجبارهما على الدخول في نفق الخصومة والخلافات. لذلك فأن العلاقات بين البلدين بحاجة إلى انطلاقة جديدة، تستند على إرادة حقيقية لإعادة تقييم مصالحهما المشتركة، وفق رؤية واقعية موضوعية للتحديات التي يواجهونها، والفرص المتاحة أمامهما للتعاون.

دائماً كانت هنالك جهات داخلية وشخصيات تسعى إلى توتير العلاقات بين العراق وتركيا والإساءة إليها، في داخل كلا البلدين. ففي العراق هنالك أطراف مرتبطة بأجندات خارجية تسعى لإضعاف العلاقات بين البلدين، ضمن إطار التنافس الإقليمي في الساحة العراقية، أو طبقاً لمنطلقات طائفية ضيقة الأفق، أو منطلقات قومية متوترة، أو نتيجة رؤيات سياسية متسارعة وخاطئة. لذلك فأن منع تلك الأطراف من التشويش على مساعي تطوير العلاقات بين البلدين، ومحاصرة التأثير السلبي لنشاطاتهم،



لقاء بين رئيس أركان الجيش العراقي السابق (وزير الداخلية العراقي حالياً) الجنرال عثمان الغانمي وقائد الجيش الثاني التركي الجنرال اسماعيل متين، خلال حضورهما تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات العراقية والتركية جرت قرب الحدود العراقية-التركية من جهة الأراضي التركية، خلال أزمة استفتاء إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2017.

على تبني النهج الحديث في العلاقات الدولية الذي يهدف لجعل أبعاد العلاقة بين أي بلدين (السياسية، الأمنية، الإقتصادية، الثقافية والإجتماعية) منفصلة عن بعضها قدر الإمكان، لضمان عدم تأثير التراجع الذي قد يحصل في أحد هذه الأبعاد على الأبعاد الأخرى، وبالتالي إستمرار التواصل بين البلدين، فمن الأقوال المأثورة في السياسة الدولية "يجب أن نتحدث مع خصومك أكثر مما نتحدث مع حلفائك".

يجب على المجتمع الأكاديمي-البحثي العراقي أن يشكل الطيف الثالث في الحياة السياسية العراقية، فهناك طيف الحكومة وأحزابها ومناصريها الذين يؤيدونها بشكل مطلق، بغض النظر عن مستوى أداء الحكومة، وهناك طيف المعارضة، بشقيها، المعارضة الواعية التي تهدف لتشخيص الخلل والأخطاء في أداء الحكومة والدعوة للإصلاح، والمعارضة الانتهازية التي تهدف فقط لإفشال الحكومة وإسقاطها، مهما كانت نتائج وتداعيات ذلك على البلد، وهنا يأتي دور النخب الأكاديمية في بذل الجهود وتقديم المشورات لعقلنة ومنهجة الحراك

العلاقات بين الدول، فهي تساعد على تبادل الرؤى والإفكار والمقترحات بخصوص أي مشكلة بين بلدين ما، بموضوعية بعيدة عن تشنج المواقف السياسية، كما إنها تمثل قناة للتواصل بين البلدان التي تشهد علاقاتهم السياسية توتراً أو تراجعاً أو حتى خصومة. لذلك على النخب الأكاديمية، العراقية والتركية، أن تعمل على إدامة التواصل وإبقاء قنواتها مفتوحة في الفترات التي تشهد العلاقات السياسية بين البلدين تراجعاً أو قطيعة.

على النخب الأكاديمية-البحثية العراقية أن يكونوا علميين موضوعيين بتجرد، إذا ما طلب منهم رفق مراكز صنع وإتخاذ القرار العراقي بالتحليلات الدقيقة وبالقرارات السليمة للأوضاع الإقليمية والعالمية، وأن يكونوا ناصحين بأمانة، وليسوا مؤيدين لسياسات ومواقف مسبقة، وأن يكون معيارهم في تقييم طبيعة علاقة العراق بأي بلد آخر، هو المصالح المشتركة وإحترام السيادة المتبادل، والحفاظ على أمن ووحدة وإستقرار البلدين، وليست المصالح الحزبية والفتوية. ويجب حث صناعات القرار العراقي

السياسي العراقي، الداخلي والخارجي، والدعوة لتصويبه وضبط مساره بما ينسجم ويخدم مصالح البلد، وهذا لا يتم إلا بتوفير الحرية الكاملة للتعبير عن الرأي والحماية والدعم اللازم للباحثين وللمراكز البحثية، وتسليط الأضواء على عمل هذه المراكز والاهتمام بمخرجاتها.

المعزلة الأمنية العزمنة بين العراق وتركيا: وجود عناصر PKK في شمال العراق

من المعروف أن هذه القضية قد خضعت لعقود من السنين لعدة عوامل وتحولات تاريخية وسياسية واجتماعية، بل وحتى اقتصادية، فضلاً عن خضوعها لعوامل دولية وإقليمية ومحلية. كما ان التعامل مع هذه المشكلة تباين بين رؤيات وإرادات ومواقف مختلفة، بين تركيا ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في أواخر 2002، وتركيا ما بعد 2002، وبين عراق ما قبل 2003، وعراق ما بعد 2003، وبين منطقة كردستان العراق عندما كانت خاضعة للدولة العراقية المركزية قبل أحداث 1991، وبين إقليم كردستان الذي بدء مسيرة الحكم الذاتي الحقيقي بعد 1991، بالاستفادة من الظروف الإقليمية والدولية التي أعقبت اجتياح العراق للكويت، والتي أدت إلى وهن النظام العراقي السابق وارتداء قبضته على شمال العراق، الأمر الذي خلق فرصة تاريخية لانطلاق مشروع إستقلال إقليم كردستان العراق.

أن الأسباب (المباشرة وغير المباشرة) لهذه المشكلة، وتطوراتها التاريخية وانعكاساتها، أصبحت معروفة لجميع متابعي شأن العلاقات العراقية-التركية، كما أن اختلاف الرؤيات حول تقييم حيثيات هذه القضية، وحول تقييم تداعياتها، أصبح واضحاً للجميع أيضاً. لذلك نرى أن أي مساعي جدية بين العراق وتركيا للتوصل إلى حلول حقيقية لمعزلة وجود عناصر PKK في شمال العراق يجب أن لا تستنزف جهودها وتبدد وقتها بالتركيز على الماضي، وانما يجب أن تنطلق من الحاضر نحو المستقبل «واقعية». ان محاولة حل هذه المشكلة من خلال مراجعة وإجتراح معطياتها وتعقيدها التاريخية سيكون مسعى غير مجدي، وسيقود الأطراف المعنية بإيجاد الحلول إلى متاهة وجدل عقيم غير منتهي. حيث أن هذه المشكلة تتطلب الآن مبادرة جديدة تتفق عليها الأطراف المعنية بها، لانتاج مقاربة واقعية وموضوعية للحل، تنطوي على شعور عالٍ بالمسؤولية، تجاه المخاطر المحتملة لتفاقم هذه المشكلة أو إهمالها.

لانضاج هكذا مبادرة، وتحويلها إلى خارطة طريق عملية لحل هذه المشكلة، هنالك مرتكزات مهمة يجب أن تستند عليها وتنطلق منها، من أهمها:

1- التحديد الواضح للأطراف المباشرة المعنية بحل هذه

لطالما وضعت العوامل والظروف الدولية والإقليمية وبعض الأطراف المحلية في العراق وتركيا، قيوداً ومحددات على مساعي تطوير وتحسين العلاقات بين العراق وتركيا، والمفارقة أن تلك العوامل كانت تنطوي في مجملها على تأثيرات وعناصر خارجية غير مرتبطة بالمصالح المشتركة للبلدين.

إليه الأوضاع في مدينة سنجار، وبدليل اشتراك بعض مسلحي PKK في القتال ضد القوات الأمنية العراقية عندما شرعت بغداد باستعادة السيطرة على كركوك في تشرين الأول 2017، وبدليل الهجمات المتكررة لـ PKK ضد قوات "البيشمرغة" الكردية. على حكومتي بغداد وأربيل تعريف PKK بوضوح بانها منظمة مسلحة أجنبية تنشط في الأراضي العراقية وتهدد جيران العراق، بينما هي لا تمت للعراق بأية صلة، وأن هذه المنظمة مصنفة دولياً كمنظمة إرهابية، وأن هذه المنظمة منذ انتشارها ووجودها على الأراضي العراقية لم تجلب أي خيراً يذكر للعراقيين، عربهم وأكرادهم.

4- أي مبادرة جديدة جدية لحل هذه المشكلة يجب أن تكون واقعية وتستوعب الاتفاقات والتفاهات السياسية والأمنية بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان، وتفهم طبيعة العلاقة بينهما في عراق ما بعد 2003، والتي ما زالت تضع محددات على قيام حكومة بغداد بأي دور أمني في شمال العراق. طبقاً للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الحالية في العراق، يجب أن لا تتوقع الحلول الجديدة زوال هذه المحددات من أمام حكومة بغداد في وقت قريب.

5- لمنع توظيف انعكاسات العمليات العسكرية التركية في شمال العراق من اللوبي المضاد لتركيا في العراق، ولزيادة التعاون المشترك للقضاء على هذه المعضلة، سيكون من المفيد تأسيس غرفة عمليات عسكرية مشتركة في أربيل لمكافحة نشاطات مسلحي PKK، بين حكومات بغداد وأنقرة وأربيل، هذه الخطوة ستكون مفيدة لكل الأطراف المعنية بحل هذه المشكلة، فهي ستعطي شرعية أكبر للجهود العسكرية التركية، وستعطي بغداد دوراً أمنياً جديداً في شمال العراق، وستعطي أربيل مصداقية أكبر في

المشكلة، والمسؤولة عن إيجاد حلول لها، وهي الحكومة التركية، الحكومة العراقية المركزية، حكومة إقليم كردستان العراق. وإستبعاد أي طرف دولي أو إقليمي يحاول التدخل في هذه المشكلة أو إستثمارها لمصالح واجندات لا تخدم البلدين والشعبين العراقي والتركي. وصل الحال بتفاهم هذه المشكلة إلى أن بعض الدول الأوروبية والعربية والخليجية التي لها خصومة مع تركيا، أخذت بالتواصل والتنسيق مع مسلحي حزب العمال الكردستاني PKK وتقديم الدعم لهم، مناكفة لتركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية.

2- على الأطراف المعنية بهذه المشكلة أن تتبنى التوازن والعقلانية في المطالب والأهداف عندما تسعى لإيجاد حلول حقيقية لهذه المشكلة، وأن يكون المعيار الرئيس للحل المطلوب هو تحقيق أقصى حد ممكن من الحفاظ على سيادة وأمن العراق، بما فيه أمن إقليم كردستان العراق، والحفاظ على أمن تركيا، وحماية مصلحة الشعبين التركي والعراقي، بما فيه مصلحة أكراد العراق، والسعي لجمع هذه الأهداف في سلة حل واحدة، دون ربط هذه الحلول بأوضاع ومستقبل الأكراد في بلدان أخرى غير العراق.

3- على الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق الإدراك التام المعلن بأن مسلحي PKK يمثلون الخطر الأكبر على أمن ووحدة الدولة التركية، وأن تركيا لا يمكنها التهاون أو المجاملة على حساب أمنها القومي، وأن الأتراك حكومة وشعباً وبمختلف توجهاتهم السياسية متوحدين في موقفهم تجاه هذه القضية. على حكومتي بغداد وأربيل إبداء جدية حقيقية لحل هذه المشكلة، وليس استخدامها للعروض السياسية والإعلامية أو للمساومات والمناورات المرحلية. حيث أن نشاطات مسلحي PKK أصبحت خطراً على أمن العراق وإقليم كردستان العراق قبل أمن تركيا، بدليل ما آلت



والمشتقات النفطية والتجارة غير
المشروعة.

التعاون الإقتصادي فرصة لترسيخ الأمن المشترك بين البلدين

ظهرت في أدبيات الفكر السياسي خلال العقود السابقة، جدلية استفهامية أصبحت معروفة للجميع، مفادها "هل السياسة تصنع الإقتصاد أم الإقتصاد يصنع السياسة؟"، وكلما اتجه العالم نحو تزايد المتطلبات والحاجات الإقتصادية للبلدان والشعوب، ونحو تقلص فرص الإستثمار والنمو الإقتصادية، كان جواب تلك الجدلية الإستفهامية يتجه نحو "الإقتصاد هو من يصنع السياسة".

يتفق جميع المنظرون لحقبة "عالم ما بعد جائحة الكورونا"، بأن العالم المقبل سيكون مليئاً بالتحديات، وأن التحدي الأكبر سيكون الصعوبات

مساعدتها لحل هذه المشكلة.

6- على حكومتي بغداد وأربيل بذل جهد أكبر لكشف وتحديد النشاطات السياسية والاقتصادية للPKK في شمال العراق، المباشرة وغير المباشرة من خلال أطراف كردية عراقية، هنالك تقارير إعلامية تتحدث عن تمكن الPKK من إيصال سياسيين أكراد مرتبطين بها الى برلمان إقليم كردستان والبرلمان العراقي، وأن تبوء حكومتي بغداد وأربيل باستعادة السيطرة على بعض المفاصل الاقتصادية وبعض المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية التي استولت عليها الPKK بسبب مجريات الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، خصوصاً مع سوريا، وشن حملات لمكافحة عمليات التهريب التي تقوم بها الPKK، كتهريب الأسلحة والبشر

ليس هنالك بلدين متجاورين متاحة لهما آفاقاً واسعة للتعاون الإقتصادي، مثل العراق وتركيا، ونحن عندما نتحدث عن آفاق التعاون الإقتصادي، لا نقصد التبادل التجاري التقليدي للسلع والمواد الإستهلاكية، بل نقصد المشاريع الإقتصادية الإستراتيجية، التي تصنع الأمن المشترك والإستقرار طويل الأمد للعلاقة بين البلدين.

من النفط، ومن غير المتوقع وفقاً للمؤشرات الحالية أن يقل اعتماد الاقتصاد العراقي على إنتاج وتصدير النفط في وقت قريب، جميع البلدان النفطية تسعى منذ سنين لزيادة منافذ تصدير نفطها، تحسباً لأي طارئ يؤدي لغلق منفذ ما. العراق حالياً لديه منفذين لتصدير نفطه، أحدهما رئيس عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز، والذي يصدر العراق من خلاله الجزء الأكبر من نفطه، وبسبب التوترات الأمريكية-الإيرانية-الخليجية أصبحت منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز توصف بأنها منطقة توتر عالية المخاطر الأمنية، ويتوقع تعرضها لحالات إغلاق وتوقف الملاحة الدولية فيها في أي مرحلة من مراحل التصعيد المحتملة في المواجهة الأمريكية-الإيرانية.

هنالك منفذ ثانوي آخر لتصدير الجزء الأقل من النفط العراقي عن طريق خط أنابيب كركوك-جيهان، الذي يمر من الأراضي التركية وصولاً إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط. خط أنابيب كركوك-جيهان الذي يبلغ طوله 970 كم يتكون من أنبوبين، أحدهما أفتتح في عام 1977 بسعة تصميمية لنقل 1100000 برميل في اليوم، والثاني أفتتح في عام 1987 بسعة تصميمية لنقل 500000 برميل في اليوم. ولكن إهمال هذا الخط عبر السنين الماضية، وعدم القيام بأية مشاريع فعالة لتطوير هذا الخط وصيانته،

الإقتصادية، لذلك يجب على جميع البلدان، المتجاورة وغير المتجاورة، عدم تفويت أو إهمال أية فرصة للتعاون الإقتصادي وتبادل المنافع بينهما.

لم يعد الإقتصاد يصنع السياسة فقط، بل أصبح يصنع الأمن المشترك بين البلدان، ويسهم في تبادل إحترام السيادة بينهما، وأصبح التعاون الإقتصادي بين بلدين ما، يؤدي دوراً مهماً في تفادي حدوث الأزمات والمشاكل بينهما. على سبيل المثال، أسهم حجم التعاون الإقتصادي بين تركيا وروسيا الإتحادية، خصوصاً في قطاع النفط والغاز، في تفادي حدوث الصدام بينهما في ساحات الصراعات التي ينخرطون بها منذ سنوات، في سوريا وفي ليبيا وفي "ناغورنو قره باغ"، مع اختلاف رؤياتهما وأهدافهما في تلك الصراعات، ومع انهما يدعمان أطراف مختلفة تتقاتل فيما بينها في تلك الصراعات.

ليس هنالك بلدين متجاورين متاحة لهما آفاقاً واسعة للتعاون الإقتصادي، مثل العراق وتركيا، ونحن عندما نتحدث عن آفاق التعاون الإقتصادي، لا نقصد التبادل التجاري التقليدي للسلع والمواد الإستهلاكية، بل نقصد المشاريع الإقتصادية الإستراتيجية، التي تصنع الأمن المشترك والإستقرار طويل الأمد للعلاقة بين البلدين.

ما زال العراق بلد ريعي يعتمد دخله القومي بشكل كبير على بيع منتوجه

ليس هنالك بلدين متجاورين متاحة لهما آفاقاً واسعة للتعاون الإقتصادي، مثل العراق وتركيا، ونحن عندما نتحدث عن آفاق التعاون الإقتصادي، لا نقصد التبادل التجاري التقليدي للسلع والمواد الإستهلاكية، بل نقصد المشاريع الإقتصادية الإستراتيجية، التي تصنع الأمن المشترك والإستقرار طويل الأمد للعلاقة بين البلدين.

يمتلك العراق موقعاً إستراتيجياً متميزاً، جعلت منه بمثابة عقدة مواصلات إقليمية وعالمية مهمة، ونلاحظ في الفترة الأخيرة هنالك تزايد في الحديث والكتابة عن احتمالات شمول العراق بمسارات طريق الحرير الصيني القادم (أو طرق الحرير الصينية القادمة)، وعن المشاريع المحتملة للربط السككي بين البصرة وإيران، أو بين البصرة والكويت، والحديث عن فرضيات تنافس (أو صراع) الموانئ في المنطقة الذي يقف وراء تلكه انجاز ميناء الفاو الكبير العراقي. وبغض النظر عما هو حقيقي وما هو إفتراضي من كل هذه المشاريع والأفكار، نجد أن الفكرة الأكثر جدوى ومنفعة للعراق هي من لم تطرح في كل تلك الأحاديث والكتابات، وهي الربط السككي مع تركيا من شمال العراق، فهي الفكرة الوحيدة التي ستزيد من أهمية الموانئ العراقية، وهي التي ستجعل العراق بوابة التجارة الدولية بين أوروبا ومنطقة الخليج العربي وبحر العرب، بخاصة إذا ما استفاد العراق من الخبرة المتقدمة لقطاع المواصلات التركي في تطوير شبكة سكك الحديد العراقية، من المعروف أن تركيا من الدول المتقدمة في هذا المجال، واستطاعت تشييد ونشر خطوط سكك حديد متطورة فوق كل جغرافية تركيا ذات التضاريس الصعبة، فوق البحر وتحت، ومن خلال أنفاق الجبال والوديان. الربط السككي مع تركيا سيكون عامل إضافي جديد من عوامل أهمية أمن وإستقرار العراق بالنسبة لتركيا. ومن جهة أخرى فإن الربط السككي مع تركيا وتطوير شبكة السكك العراقية سيخلق فرص عمل كثيرة للعراقيين الذين يواجه معظمهم نسبة بطالة مخيفة. هذه الفكرة "لو" تم تنفيذها ستضع اللبنة الأساسية لمشروع جعل الأراضي العراقية هي "القناة الجافة العالمية" التي تربط دول الشمال بدول الجنوب.

من المعروف أن العراق يواجه حالياً أزمة سكن حادة ومركبة مع تردي للبنى التحتية، تفاقمت بعد الدمار الذي خلفته الحرب على داعش، يكفي أن نذكر هنا بأن نصف مدينة الموصل الأيمن الذي كان يقطنه أكثر

فضلاً عن الهجمات العديدة وعمليات التخريب التي تعرض لها هذا الخط على أيدي عناصر PKK، أوصلت هذا الخط إلى سعة نقل حالية لا تتعدى الـ 300000 برميل في اليوم.

في الأشهر القليلة الماضية بحثت الحكومة العراقية مع الأردن فكرة إنشاء خط أنابيب لنقل النفط العراقي من البصرة إلى ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر، كمسعى من الحكومة العراقية للبحث عن منافذ بديلة لتصدير النفط العراقي. ان إنشاء الخط العراقي-الأردني يحتاج إلى أموال كبيرة ليست متيسرة لدى الحكومة العراقية حالياً، كما أنه يحتاج إلى وقت كبير حتى يتم تشغيله، وان وصول النفط العراقي إلى البحر الأحمر ليست مثل أفضلية وصوله إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وهو الأكثر قرباً لأوروبا من ميناء العقبة الأردني.

لا يحتاج الأمر إلى جهد كبير لمعرفة أن خيار العراق الأفضل لإنشاء منفذ بديل لتصدير نفطه، هو الإتفاق مع تركيا على مشروع إستراتيجي لتطوير خط أنابيب كركوك-جيهان، وزيادة سعة نقله، لتستوعب كل الطاقة التصديرية لنفط العراق، من أجل اللجوء إليه بحالة تعرقل الملاحة في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز. أما عن الكلفة المالية لهكذا مشروع، من المؤكد أن الحكومة التركية والشركات التركية التي تمتلك خبرة كبيرة في مجال نقل الطاقة، من خلال مشاريعها العملاقة السابقة في هذا المجال، التي نفذتها بالتعاون مع روسيا الإتحادية ومع دول آسيا الوسطى، ستبدي مرونة كبيرة مع العراق في الجانب المالي، كون أن هكذا مشروع سيجلب منافع كبيرة للإقتصاد التركي.

أما عن منافع العراق من هكذا مشروع، فهي ستتعدى المنافع الاقتصادية والمرونة الكبيرة التي سيمتلکها العراق لتصدير نفطه، إلى المنافع الأمنية والسياسية، حيث أن أمن وإستقرار العراق، وبخاصة شمال العراق والمناطق التي يمر بها هذا المشروع، سيصبح أمر مهم وحيوي للإقتصاد التركي، فضلاً عن كونه مهماً للأمن القومي التركي.

في نفس سياق البعد الإقتصادي في العلاقات العراقية-التركية المعاصرة، تبرز لدينا مسألة تقاسم المياه بين البلدين. في السابق عندما تحدث أي أزمة مياه في العراق، تتصاعد ردود أفعال الحكومات العراقية والرأي العام في العراق بإتجاه إلقاء اللوم على تركيا وعلى مشاريع سدودها بوصفها السبب الرئيس في أزمات المياه في العراق. ولكن في أزمات المياه الأخيرة التي حدثت في العراق، حدث تحولاً في ردود فعل الرأي العام في العراق حول هذه القضية، حيث بدء العراقيين وفي مقدمتهم المرجعية الدينية العليا في النجف، بتوجيه اللوم أيضاً إلى الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003، لتقصيرها وفشلها في تبني إستراتيجية ناجحة لإدارة الموارد المائية في العراق، وعدم إنجازها أية مشاريع جديدة في هذا المجال، بل أنها لم تستطع إكمال إنجاز السدود التي كانت قيد الإنشاء قبل سقوط النظام السابق. ومن الجديد في ردود الفعل العراقية تجاه هذه المسألة مطالبة الرأي العام والمرجعية الدينية العليا للحكومات العراقية بمزيد من التعاون والتنسيق مع تركيا بهذا الخصوص، والسعي للإستفادة من تجربة وخبرة تركيا في هذا المجال بدلاً من الإكتفاء بإلقاء اللوم وتوجيه التهم لها. قد تكون هذه الدعوات الجديدة هي الحل الأمثل لهذه المسألة، حيث أن التأسيس لشراكة إستراتيجية عراقية-تركية لتحسين وتطوير واقع ومستقبل الموارد المائية في العراق، سيخلق شفافية وتفهم متبادل كبير لحاجات ومتطلبات كلا البلدين من موارد المياه، كما أن هذه الشراكة الإستراتيجية ستقلل ملف تقاسم المياه بين البلدين من إطار التجاذبات السياسية والحملات الإعلامية غير المجدية، إلى إطار التعاون الفني والإقتصادي. في نيسان 2019 قامت الحكومة التركية بتعيين فيصل آر أوغلو وزير الزراعة والغابات السابق وعضو البرلمان التركي الحالي عن حزب العدالة والتنمية الحاكم مبعوثاً خاصاً بخصوص ملف تقاسم المياه مع العراق، كبادرة حسن نوايا وجدية واهتمام بالتعاون

من مليون نسمة تدمر بالكامل خلال تحرير المدينة من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. شركات البناء والإعمار التركية معروفة بإمكاناتها وإنجازاتها المتقنة التي لها القدرة على اختصار الزمن والكلفة، من الممكن للعراق الاستعانة بتركيا للشروع بحملات إعادة إعمار للمدن العراقية التي تضررت بفعل الحرب على داعش، من خلال اتجاهين، الأول من خلال مشاريع استثمارية لا تثقل كاهل الخزينة العراقية (المثقلة أصلاً)، والاتجاه الثاني من خلال منحة 5 مليارات دولار التي وعدت تركيا في مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق في شباط 2018 بتقديمها لإعادة إعمار العراق، والتي اشترطت تركيا تنفيذها من خلال شركات تركية حصراً. هذه الخطوات (لو) تم تنفيذها ستساهم بشكل مؤثر في حل مشاكل السكن والبنى التحتية والبطالة في العراق، فضلاً عن إضافتها زخم جديد للعلاقات العراقية-التركية، بكل أبعادها السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية.

لا يختلف أثنين بأن المنتجات التركية تتمتع بمقبولية عالية في السوق العراقي قياساً بمنتجات دول الجوار الأخرى أو المنتجات الصينية، لجودتها العالية وأسعارها المناسبة، في أحيان كثيرة تواجه الصادرات التركية إلى العراق عراقيل وقيود تضيق على إنسيابية تدفقها إلى السوق العراقي، هذه العراقيل متنوعة الأسباب، منها إجراءات حكومية عراقية تهدف لحماية المنتج الوطني العراقي (وهذه قيود مشروعة)، ومنها إجراءات وحملات تستهدف الصادرات التركية للعراق، لأسباب ترتبط بالتنافس الإقتصادي الإقليمي في السوق العراقية، أكثر من إرتباطها بمصلحة المستهلك العراقي. هنالك خيار إستراتيجي يمكن أن يسلكه العراق للجمع بين منافع المنتجات التركية وتنشيط الإقتصاد الإستثماري في العراق، وهو الإتفاق مع المصدرين والمنتجين الأتراك على إنشاء فروع لمصانعهم في داخل العراق، ضمن إطار مشاريع إستثمارية، تساهم في التقليل من البطالة في العراق، وتعزيز العائدات الضريبية للخزينة العراقية.

الأمنية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية. لذلك نجد أن النهج المعاصر للعلاقات بين الدول المتجاورة، وغير المتجاورة، يتبنى السعي لتأسيس أرضية مشتركة من التفاهات والاتفاقات، تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح المشتركة، وتفادي تأثيرات المشاكل المشتركة إلى أقل قدر ممكن.

هنالك آفاق وفرص حقيقية لتحويل العوامل التي تضعف العلاقات العراقية-التركية إلى عوامل قوة، واستثمارها لتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين وشعبيهما، إذا ما توافرت إرادات سياسية حقيقية لدى صناع القرار في كلا البلدين، لتحقيق التعاون الإستراتيجي المبني على إحترام سيادة وأمن و وحدة البلدين.

والتنسيق مع العراق في هذا المجال، بينما ما زالت الحكومة العراقية بطيئة جداً ومتراخية في التعامل مع هذه المسألة.

يقيناً أن هذه الأفكار لتعزيز التعاون الإقتصادي الإستراتيجي بين البلدين هي ليست الوحيدة، ومن المؤكد أن وجود هكذا مشاريع إقتصادية إستراتيجية بين البلدين، سينقل مستوى العلاقات بينهما إلى مسار تعاوني عالٍ جديد، وسيزيد من حرص تركيا على أمن وإستقرار و وحدة العراق، ومن حرص العراق على أمن وإستقرار و وحدة تركيا.

الخاتمة

ان فرضية تمكن دولتين متجاورتين من تصفير وحل كل الخلافات والقضايا العالقة بينهما، هي فرضية صعبة التطبيق في عالمنا اليوم المليء بالإضطرابات

ملاحظة: هذه المقالة سبق وأن نشرت في موقع مركز "رواق بغداد" للسياسات العامة في 19 تموز/ يوليو 2021. وتم أخذ مواهقة الناشر الأصلي على إعادة نشرها في مركز أورسام.

واثق السعدون

حالياً مدير الدراسات العربية في مركز أورسام. خبير دراسات العراق في مركز أورسام منذ 2018. باحث زائر في أورسام 2015-2018. مدرس في جامعة الموصل في العراق 2008-2018. باحث في مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل 2008-2018. محاضر زائر في كلية العلوم السياسية بجامعة الموصل لعدة أعوام. حاصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية. حاصل على الماجستير في "التاريخ العسكري المعاصر". تتركز اهتماماته البحثية على الشؤون العراقية، والبعث الأمني في العلاقات الدولية، والاستراتيجيات العسكرية. قام بتأليف كتاب (عوامل القوة وعوامل الضعف في العلاقات العراقية-التركية المعاصرة 2017) وكتاب (البعث الأمني في العلاقات العراقية-التركية المعاصرة 2014). وكتب مشتركة مع باحثين آخرين هي (العراق ودول الخليج العربي 2013)، (دراسات في تاريخ القوقاز المعاصر 2011)، (صناعة القرار في دول الخليج العربي 2010). له 30 بحث منشور في مجلات علمية عراقية وعربية وتركية. له عشرات المقالات. ألقى محاضرات في أكثر من 30 مؤتمر علمي وندوة وورشة عمل ودورات تدريبية داخل العراق وفي الدول العربية وفي تركيا. حصل في عام 2015 على زمالة بحثية من معهد التعليم الدولي في نيويورك. محلل سياسي معتمد في قناة TRT عربي وفي وكالة أنباء الأناضول.



حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام © 2021 ORSAM

حقوق طبع محتوي هذا المنشور هي حصرياً لأورسام. ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوي هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام. ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام. ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنوان : أنقرة/جنقيا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : +90 850 888 15 20

فاكس : +90 312 439 39 48

مصدر الصور المنشورة: Anadolu Agency